

أثر الاندماج على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لتأمينات الحياة في مصر خلال الفترة الزمنية (1999 الى 2016)
The effect of the merger on the results of the investment activity and the net profit for life insurance in Egypt During the period (1999/2000 to 2015/2016)

محمد رفعت حامد اسماعيل^{1*}

¹ كلية التجارة - جامعة سوهاج - جمهورية مصر العربية

تاريخ الاستلام : 2020/05/27 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/09/26 ؛ تاريخ القبول : 2020/11/06

ملخص : هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاندماج على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لتأمينات الحياة في مصر، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على شركات قطاع الاعمال العام قبل وبعد الاندماج خلال الفترة الزمنية من 2000/1999 حتي 2016/2015. ترتب على قرار الدمج إنشاء كيان قوي كأكبر مؤسسة تأمينية على مستوى الشرق الاوسط برأس مال يبلغ 36.1 مليار جنيه لشركة مصر للتأمين و 31.9 مليار جنيه لشركة مصر لتأمينات الحياة، ايضاً من النتائج الايجابية لعملية الدمج ظهور انواع جديدة من وثائق التأمين؛ مثل ضمان مخاطر الائتمان، تأمين المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، التأمين التكافلي. ومن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل الي رفض صحة الفرض الاول القائل بعدم وجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين في السوق المصري على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات في الاتجاه الإيجابي حيث زاد صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة بعد الاندماج. كما أثبتت الدراسة التطبيقية قبول صحة الفرض الثاني والقائل بعدم وجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين في السوق المصري على صافي الربح لهذه الشركات.

الكلمات المفتاح: الاندماج؛ النشاط الاستثماري لشركات التأمين؛ صافي الدخل ؛ صافي الربح ؛ تأمينات الحياة.

تصنيف JEL : G22; G34

Abstract: This study aimed to measure the impact of the merger on the results of the investment activity and the net profit for life insurance in Egypt. To achieve this goal, the public business sectoriel companies were relied on before and after the merger during the time period from 1999/2000 to 2015/2016. Based on the merger decision a strong entity was established as the largest insurance institution in the Middle East with a capital of 36.1 billion pounds for Misr Insurance Company and 31.9 billion pounds for Misr Life Insurance Company. Also among the positive results of the merger was the Appearance of new types of insurance policies, Such as credit risk insurance, small and micro enterprises insurance, and tankful insurance. Through the applied study, it was reached to reject the first hypothesis that there is no effect of the merger policy in insurance companies in the Egyptian market on the results of the investment activity of life insurance in these companies in the positive direction, as the net income from the investments allocated after the merger increased. The study also demonstrated acceptance of the second hypothesis, which states that there is no effect of the merger policy in insurance companies in the Egyptian market on the net profit of these companies.

Keywords: merger; Investment activity of insurance companies; net income; Net profit; Life Insurance.

Jel Classification Codes : G22; G34

* Corresponding author, e-mail: m.refaet2008@gmail.com

1- تمهيد:**1/ مقدمة ومشكلة البحث:**

في ظل عصر العولمة **Globalization**، تعتبر ظاهرة اندماج الشركات وتكتلها بصورها المختلفة أمراً مفضلاً، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث يشهد عالمنا اليوم موجات عديدة من الاندماج، سواء في القطاع المالي أو القطاع الصناعي أو القطاع الخدمي ومنه القطاع التأميني، ويكون ذلك لمواجهة التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي وظهور كيانات كبيرة تملك الإمكانيات والخبرة والتكنولوجيا الحديثة. ويمكن للشركات المندمجة بعد تحرير التجارة العالمية دخول الأسواق المحلية ومنافسة الشركات الوطنية. (1)

ولقد أدت التطورات المتلاحقة التي تشهدها البيئة الخارجية للشركات في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي ظهرت في ظل العولمة، إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات وخروج الكثير منها من الأسواق بسبب عدم قدرتها على تحمل تبعات المنافسة. وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن فتح باب المنافسة في مجال تجارة الخدمات المالية ومنها خدمة التأمين مع إزالة كافة القيود التي تعوق المعاملات في هذه التجارة من شأنه أن يزيد من قدرة الشركات الوطنية على المنافسة وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر من السوق المحلية، كما يمكنها أن تفتح على الأسواق الخارجية وأن تنافس فيها وأن تقدم خدمة متميزة في هذا المجال. ولا يتم ذلك إلا من خلال دمج شركات التأمين الصغيرة في كيانات كبيرة تمكنها من تقوية قدرتها المالية وتطوير كفاءتها الفنية وزيادة قدرتها على تحمل المنافسة.

ويكتسب استثمار أموال شركات التأمين على الحياة أهمية خاصة، وذلك لعدة أسباب منها: (2)

- غالبية ما يتجمع لديها من أموال ممثلة في المخصصات والاحتياطيات الفنية، تمثل حقوق حملة الوثائق.
- تعتبر هذه الاستثمارات وما تدره من عائد هي الضمان الحقيقي لحقوق حملة الوثائق.
- الاعتماد على معدل الفائدة الفني عند حساب الأقساط في التأمين على الحياة.
- تعتبر إيرادات النشاط الاستثماري جزءاً هاماً من مصادر إيرادات شركات التأمين كما تساعد هذه الإيرادات على تعويض الخسائر الناجمة عن الأنشطة الاكتتابية. (3)

وبالنظر إلى سوق التأمين المصري تبين أنه تعرض للعديد من المتغيرات والتعديلات في الفترة الأخيرة، منها: (4)

- فرض تشريعات جديدة لمواكبة التغيرات الاقتصادية الحديثة في سوق التأمين.
- إنشاء الشركة القابضة للتأمين بناءً على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (246) لسنة 2006، والتي تخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام، وتتبعها شركة مصر للتأمين، وشركة التأمين الأهلية (حياة).
- اندماج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين وشركة التأمين الأهلية (ممتلكات ومسئولية) مع شركة مصر للتأمين، بناءً على قرار الجمعية العمومية لشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام، والمنعقدة بتاريخ 2007/7/24، وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانعقادها.
- اندماج شركة اليكو للتأمين بفرعها "الحياة" و "الممتلكات والمسئولية" مع شركة ميتلايف الأمريكية، في شهر نوفمبر 2010.
- اندماج شركة التأمين الأهلية (حياة) مع شركة مصر للتأمين وانفصال القطاع العام إلى شركتين أحدهما لتأمينات الممتلكات والمسئولية وتمثلها شركة مصر للتأمين والثانية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتمثلها شركة مصر لتأمينات الحياة.
- وكل التغيرات السابقة تشير إلى أن هناك تحولاً في السوق المصري للتأمين، في محاولة لمواجهة التكتلات العالمية الاقتصادية الكبيرة.

وبالنظر إلى مردود الاندماج، نجد أن الاستثمارات تزايدت والأرباح تناقصت بعد عملية الاندماج لشركات قطاع الأعمال العام في السوق المصرية للتأمين، وربما يكون سبب ذلك أنه تم دمج شركات كبيرة ذات كفاءات تأمينية عالية معاً، دون أن تكون هناك مبررات موضوعية حقيقية لعملية الدمج، إذ أن الدمج الصحيح يجب أن يعتمد على مبررات موضوعية واضحة حتى يتحقق هدف الدمج. كأن يكون الدمج بين شركة كبيرة وشركة صغيرة بهدف تحقيق التكامل، أو يكون الدمج بهدف ضم وحدة تواجه بعض المتاعب في وحدة قوية، تذوب فيها وتندمج في أجهزتها. وبيانات (الجدول رقم 1) بالملاحق تبرر الفكرة السابقة، وباستقراء هذا الجدول، يتضح تزايد حجم صافي الاستثمارات خلال سنوات الدراسة، وتزايد معدلها بعد عملية الاندماج. أما بالنسبة لصافي الأرباح فقد تزايدت خلال السنوات الأولى، ثم أخذت في التناقص بعد عملية الاندماج، حيث انخفضت بمقدار 27.026 مليون جنيه في عام 2009/2008، بالرغم من تزايد صافي الاستثمارات بمقدار 2907.541 مليون جنيه في نفس العام، وانخفضت بمقدار 625.670 مليون جنيه في عام 2010/2009، بالرغم من تزايد صافي الاستثمارات بمقدار 1106.955 مليون جنيه في نفس العام، وبلغ متوسط نسبة صافي الأرباح إلى صافي الاستثمارات 4.14% قبل الاندماج، و2.75% بعد الاندماج.

مما سبق يتبين أن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد أثر الاندماج كأحد المتغيرات المعاصرة التي تؤثر بها هذا قطاع التأمين في مصر على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لتأمينات الحياة في هذا القطاع.

2/ مراجعة أدبيات البحث:

منذ فترة طويلة حظي موضوع الاندماج باهتمام الباحثين في كافة القطاعات المالية والاقتصادية، حيث واکب ذلك انتشار عمليات الاندماج والاستحواذ في الفترة الأخيرة. حيث ظهرت العديد من الدراسات، والتي تناولت جدوى الاندماج بالنسبة للمنشآت والآثار الاقتصادية لعملية الاندماج والمكاسب المتحققة منها، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات والتي تناولت الاندماج في قطاع التأمين.

1/2 دراسة (عمر عبد الجواد، وغالب صالح، 1999):⁽⁵⁾ هدفت الدراسة إلى بيان تأثير اندماج شركات التأمين لتكوين كيانات كبيرة على كفاءة الأداء لشركات التأمين، وعلى تحقيق قدر أكبر من التجانس بمحفظة عملياتها، وذلك لمواجهة تداعيات العولمة على قطاع التأمين بغرض:

– أن اندماج شركات التأمين الصغيرة سيؤدي إلى زيادة القدرة الاحتفاظية لها وبالتالي الحد من هروب رأس المال إلى الخارج من خلال إعادة التأمين والاستفادة منه محلياً.

– أن اندماج شركات التأمين سيؤدي إلى زيادة درجة التجانس بمحفظة العمليات وانخفاض معدل الخسارة الفني.

وقد أكدت الدراسة التطبيقية عند تطبيق بعض المؤشرات والنسب المالية أن بعض هذه المؤشرات أظهرت فروقاً معنوية قبل وبعد الاندماج، مثل معدل المصروفات ومعدل الاحتفاظ ونسبة السيولة ونسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، مما يعد مؤشراً إيجابياً لظاهرة الاندماج وتأثيرها على شركات التأمين.

2/2 (دراسة السباعي الفقي، 2000):⁽⁶⁾ استهدفت الدراسة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لبيان أثر دمج شركات التأمين على الجوانب الفنية للتأمين من حيث مستوى الأسعار وقيمة الخطر وحدود الاحتفاظ، وذلك عن طريق إجراء مقارنة النتائج قبل وبعد عملية الاندماج حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب الذي يأخذ في الاعتبار الأسس والقواعد العملية لاندماج شركات التأمين والآثار المترتبة على ذلك. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن عمليات الدمج ساعدت على تحسين أوضاع شركات التأمين، من حيث متوسط الخسارة وقيمة الخطر حيث تم تخفيض متوسط الخسارة وتخفيض قيمة الخطر بعد الدمج. أيضاً ساعدت عمليات الدمج على تحسين أوضاع شركات التأمين، من حيث المساهمة في تخفيض أسعار التأمين وخاصة قسط الخطر الصافي. كما أن دمج شركات التأمين سوف يؤدي إلى زيادة حجم أقساط التأمين في الشركة الجديدة بعد الدمج عن حجم الأقساط في كل شركة على حدة قبل الدمج، مما يؤدي إلى زيادة مقدرة الشركة الجديدة على تخفيض الانحرافات لقيم الخسارة وبالتالي تخفيض سعر التأمين.

3/2 دراسة (Davies, 2003):⁽⁷⁾ استهدفت الدراسة معرفة أثر الاندماج والاستحواذ المالي على العمالة في قطاع التأمين. ولتحقيق ذلك قام الباحث بالتعرف على مستوى معنوياتهم **Morale** ومستوى أدائهم وواجباتهم **Attitudes** وذلك بإجراء مقابلات شخصية وعمل استبيانات مع عينة من هؤلاء العاملين في الشركات التي تم اندماجها أثناء عملية الاندماج، وبعد عملية الاندماج بمدة عام تقريباً، يتم التعرف على رد فعلهم ومدى التغيير في معنوياتهم ومواقفهم وأدائهم. كما تحاول الدراسة معرفة تأثير ممارسات الإدارة **Management Practices** على العمالة قبل وبعد عملية الاندماج.

وتوصلت الدراسة إلى أن: معظم العاملين الذين طبقت عليهم الدراسة أثناء وبعد الاندماج، أظهروا انخفاض في مستوى معنوياتهم بشكل سيء، وذلك بسبب شعورهم بأنهم قد يفقدوا عملهم بسبب عملية الاندماج، كما أن هناك سوء في الإدارة بسبب زيادة أعباء العمل الناتجة من زيادة حجم العمليات، أيضاً أظهرت الدراسة عدم قدرة العاملين على التكيف بسهولة مع البيئة الجديدة بسبب ظروف عدم التأكد المحيطة بها، كما أظهر العاملين رضاهم عن ممارسات الإدارة قبل وبعد الاندماج.

4/2 دراسة (يزيد الدباس، 2008):⁽⁸⁾ تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الاندماج للشركات العامة الأردنية على أدائها المالي، من خلال تحليل سيولتها وتحليل قيمتها السوقية وتحليل ربحيتها. وتحديد ما إذا كان هناك اختلاف بين تطبيق الشركات للاندماج أو عدم تطبيقه، ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة الأداء المالي للشركات المندمجة لمدة أربع سنوات قبل الاندماج وأربع سنوات بعد الاندماج من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: قبول الفرضية العدمية في أغلب حالات الاندماج. وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للشركات قبل وبعد عملية الاندماج، ولكن في بعض الحالات كان يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في بعض النسب المستخدمة في التحليل المالي. كما أشارت الدراسة إلى أن الاندماج الناجح بين الشركات الذي يؤدي إلى رفع الأداء المالي للشركات المندمجة يعتمد على إجراء دراسات مفصلة عن حالة الشركة التي تنوى القيام بالاندماج، وكذلك دراسة مفصلة عن الوضع الاقتصادي للسوق ككل، حتى يتم التوصل للأهداف المرجوة من عملية الاندماج.

5/2 دراسة (محمد عبد المنعم، 2008):⁽⁹⁾ استهدفت الدراسة الاختبار الميداني لأثر الاندماج والاستحواذ لشركات التأمين المصرية من خلال:

– قياس التغيير في الأداء المالي لشركة التأمين.

– تحديد أسباب التغيير في الأداء المالي.

– الوقوف على عوامل النجاح أو الفشل في تجربة الاندماج والاستحواذ.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة طردية قوية بين قوة الشركة في التأثير على السوق وبين أدائها المالي.
- لا يوجد تأثير للاندماج على الأداء المالي للشركة الجديدة.
- يترتب على الاندماج التخلص من الشركات التي يقترب نشاطها من مجرد عملها كوسيط للتأمين، وهي الشركات التي تكون نسب احتفاظها من أعمالها متدنية جداً.
- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، وخاصة فيما يتعلق بالعمالة وتكاليف إدارة الفروع وتكاليف التحصيل وما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة.

6/2 دراسة (Cummins, Xie, 2008):⁽¹⁰⁾ تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاندماج والاستحواذ المالي على الإنتاجية والكفاءة في صناعة تأمينات الممتلكات والمسئولية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين (1994-2003).

وأظهرت نتائج الدراسة، زيادة الإنتاجية للشركات، وزيادة الكفاءة بعد الاندماج، من خلال زيادة العوائد والأرباح، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك هو رغبة الشركات الضعيفة في الاستفادة من أهداف الاندماج، وكذلك بسبب أن الاندماج يمكن الشركات من تنويع منتجاتها بشكل كبير. ولم تُظهر الدراسة تأثير معنوي لاقتصاديات الحجم في زيادة الكفاءة والإنتاجية.

7/2 دراسة (ياسر عياد واحمد فرحان، 2014):⁽¹¹⁾ يهدف هذا البحث الي تحسين وتطوير مستوى العمليات الفنية لقطاع تأمينات الحياة في شركة مصر لتأمينات الحياة، بما يؤدي الي تحسن المركز المالي للشركة لتكون قادرة علي مواجهة التحديات المستقبلية والمردود الاقتصادي لهذا علي مجمل عمليات سوق التأمين المصري. من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الفنية للعمليات التأمينية للشركة محل الدراسة قبل وبعد عملية الاندماج لتحديد الاثار المترتبة على عملية الاندماج.

وتمثلت اهم نتائج البحث في تحديد مجموعة من المؤشرات الفنية، والتي تمثل ادوات لقياس جودة اداء الوظائف الفنية لقطاع تأمينات الحياة للشركة المدججة، وقد اظهرت هذه المؤشرات وجود مجموعة من الايجابيات، ومجموعة اخري من السلبيات التي ترتبت على اتباع سياسة الاندماج.

8/2 دراسة (الحواجة، 2015):⁽¹²⁾ تهدف هذه الدراسة الي استخدام أسلوب الشبكات العصبية لتقييم نتائج اندماج شركات التأمين علي معدلات الخسائر في السوق المصري خلال فترة زمنية مقدارها 14 سنة (2001-2014)، منها سبع سنوات قبل الاندماج وسبع سنوات بعد الاندماج.

ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة هو أنه يوجد تأثير معنوي للاندماج بين شركات التأمين على كل من المتغيرات الآتية: معدلات الخسائر، ومعدلات الاحتفاظ، والتعويضات، وعلي عمق سوق التأمين، واخيراً علي كثافة سوق التأمين. وهذه المعدلات في الاتجاه الايجابي.

9/2 دراسة (طارق عبد الحميد، 2019):⁽¹³⁾ تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين اداء وربحية الشركات محل الدراسة قبل وبعد الاندماج، وقد طبقت الدراسة على شركات قطاع الاعمال العام (مصر - الشرق - الاهلية)، بالاعتماد علي مجموعة من المؤشرات مثل، معدل المصروفات العمومية والادارية، ومعدل الخسارة، ومعدل النمو، وهامش ربحية الاكتتاب، ومعدل الاحتفاظ. خلال الفترة الزمنية من 2000/1999 الي 2017/2016.

وقد اثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة معنوية بين اداء وربحية الشركات محل الدراسة قبل وبعد الاندماج لصالح ما بعد الاندماج بالنسبة لمعدل المصروفات العمومية والادارية وهامش ربحية الاكتتاب ومعدل الاحتفاظ. وعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمعدل الخسارة ومعدل النمو قبل وبعد الاندماج، كما اظهرت الاحصاءات الوصفية تحسن ملموس لصالح بعد الاندماج.

3- هدف البحث: يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى قياس أثر الاندماج على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لتأمينات الحياة في مصر، وتطبيق سياسة الدمج بالأسلوب العلمي الصحيح في قطاع التأمين على الحياة باعتباره أحد المتغيرات المعاصرة لهذا القطاع. لتحسين نتائج النشاط الاستثماري بشركات التأمين على الحياة في السوق المصري

4- أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من كونه محاولة للتوصل الي معرفة كيفية تطبيق الدمج بما يتطلبه السوق وبطريقة علمية صحيحة بما يؤدي الي تحسين نتائج النشاط الاستثماري وزيادة معدل العائد على الاستثمار والذي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد القسط النهائي وبالتالي يؤدي إلى تخفيض أقساط التأمين، كما أن زيادة أرباح شركات التأمين على الحياة يؤدي إلى زيادة الفائض القابل للتوزيع على حملة الوثائق المشتركة في الأرباح والمساهمين (حملة الأسهم).

5- منهجية الدراسة: يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة، دراسة أثر الاندماج على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة في مصر باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

- 1/5 اسلوب الدراسة: تقوم هذه الدراسة على أسلوبين أساسيين، هما:
- 1/1/5 اسلوب الدراسة المكتبية: يتمثل في الأدبيات المنشورة حول موضوع البحث، سواء في الكتب أو الدوريات أو الرسائل العلمية وكذلك التقارير المتعلقة بشركات التأمين، وذلك للحصول على المعلومات اللازمة لصياغة الجانب النظري للدراسة، وتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية.
- 2/1/5 اسلوب الدراسة التطبيقية: يتمثل في جمع البيانات الإحصائية اللازمة للدراسة، من خلال التقرير السنوي لهيئة الرقابة المالية لنشاط سوق التأمين في مصر، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.
- 2/5 فروض الدراسة: تقوم الدراسة على الفروض التالية:
- 1/2/5: "لا يوجد أثر لسياسة الاندماج في قطاع التأمين المصري، على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذا القطاع".
- 1/2/5: "لا يوجد أثر لسياسة الاندماج في قطاع التأمين المصري علي صافي الربح في هذا القطاع".
- 3/5 حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:
- 1/3/5 حدود مكانية: سوف يتم تطبيق الدراسة على شركات قطاع الأعمال العام قبل وبعد الاندماج.
- 2/3/5 حدود زمنية: تمتد فترة الدراسة لمدة سبعة عشر سنة تبدأ من عام 2000/1999 حتى عام 2016/2015 من خلال الاعتماد على البيانات التي تم جمعها من الكتاب الإحصائي السنوي لهيئة الرقابة المالية.

II - الإطار النظري :

1/ مفهوم الاندماج:

هناك دراسات متعددة تناولت مفهوم الاندماج، وأختلف الكتاب في تعريف الاندماج حسب مضمونه وعلاقة الشركة المندمجة والآثار الناتجة عنه. حيث فرق بعض الكتاب بين المفاهيم الخاصة بعملية الاندماج Merger والاستحواذ (التملك) Acquisition والاتحاد Consolidation والسيطرة Takeover. كما أن بعض أدبيات الإدارة المالية تعتبرها كلمات مترادفة.⁽¹⁴⁾

ويمكن تعريف الاندماج بأنه عقد بمقتضاه تتفق شركتان أو أكثر على وضع جميع المساهمين وجميع الأموال معاً في إطار شركة واحدة مع زوال الشخصية المعنوية لكل من الشركات المندمجة وقيام شخصية واحدة هي شخصية الشركة الجديدة، أو مع بقاء الشخصية المعنوية للشركة الداخلة أو الشركات الأخرى.⁽¹⁵⁾ ويعرف الاندماج أيضاً بأنه ضم شركتين أو أكثر تعملان في نفس النشاط في شركة واحدة وينتهي وجود الشركة الأخرى.⁽¹⁶⁾

ويطلق على الشركة التي تسيطر على شركة أخرى أو أكثر ولها سلطة السيطرة والتحكم في هذه الشركات بالشركة القابضة Holding Company أما الشركات المسيطر عليها بواسطة الشركة القابضة يطلق عليها الشركات التابعة Subsidiaries.⁽¹⁷⁾

أما بالنسبة للاستحواذ (التملك) Acquisition هو امتلاك شركة أو أكثر أصول أو أسهم أو إدارة شركة أخرى وتحتفظ كل شركة بكيانها القانوني بعد الاستحواذ، وتسمى الشركة التي قامت بالاستحواذ الشركة المكتسبة أو المالكة Acquiring Company والشركة المستحوذ عليها الشركة المستهدفة Target Company.

وبالنسبة للاتحاد Consolidation فيتضمن مزج بين شركتين أو أكثر لإنشاء شركة جديدة تماماً مع اختفاء شخصيات الشركات المندمجة، وتقوم الشركة الناتجة عن الاندماج باحتواء أصول وخصوم الشركات المكونة لها.

وفرق البعض⁽¹⁸⁾ بين الاندماج Merger والاستحواذ (التملك) Acquisition، حيث يقصد بالتملك قيام منشأة بتملك جزء أو كل أسهم منشأة قائمة، ولكن تظل كل منشأة محتفظة باستقلالها وشخصيتها المعنوية، بينما يقصد بالاندماج قيام منشأة بضم أخرى إليها مما يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للمنشأة المندمجة. كما فرق بين الإتحاد Consolidation والاندماج Merger على أساس أن الإتحاد يطلق على العمليات الإرادية بين الشركات أما الاندماج يطلق على العمليات اللا إرادية.

ويمكن تعريف الاندماج في شركات التأمين على أنه الإتحاد بين شركتين تأمين أو أكثر تحت إدارة واحدة ومن ثم زوال الصفة القانونية لكافة العمليات التأمينية في تلك العملية وظهور كيان جديد أو ضم إحدى الشركات من الناحية القانونية إلى الشركة الداخلة التي تمتلك كافة حقوق الشركة المدمجة وتلتزم بكافة التزاماتها قبل الغير ويطلق عليها (Merger) وقد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للشركة وهو ما يطلق عليه الاستحواذ Acquisition.⁽¹⁹⁾ (محمد عبد المنعم، 2008، 168)

2/ أشكال الاندماج:

يمكن تقسيم الاندماج وفقاً للأساس المستخدم في عملية الاندماج كما يلي:⁽²⁰⁾

أ/ الاندماج على أساس طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

– **الاندماج الأفقي Horizontal** : يتم الاندماج الأفقي بين المؤسسات التي تمارس نفس نوع النشاط، حيث تنتج كل منهم نفس السلعة أو تقدم نفس الخدمة، كاندماج البنوك التجارية مع بعضها البعض، أو اندماج شركة تأمين مع شركة تأمين أخرى تراول نفس عمليات التأمين. وفي حالة الاندماج الأفقي بين الشركات الكبيرة قد يؤدي ذلك إلى نمو في حقل الصناعة بشكل كبير يمكن من الاستفادة من الوفورات الناجمة الحجم الكبير، مثل تخفيض التكاليف. أما في حالة الاندماج الأفقي بين الشركات الصغيرة، يكون ذلك من أجل توفير القاعدة المالية الواسعة وزيادة كفاءة المهارات الإدارية، من خلال توحيد وتركيز جهود البحوث والتطوير للصناعة التي تعمل بها الشركتين، وخاصة إذا كانت برامج الأبحاث والتطوير مكلفة بدرجة لا تمكن شركة واحدة من القيام بها.

– **الاندماج الرأسي Vertical**: وهو الاندماج الذي يتم عندما تندمج شركتان تقوم كل منهما بإنتاج سلعة أو خدمة متكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى، مثل قيام شركة تعمل في صناعة الأثاث بالاندماج مع شركة تعمل في صناعة المفروشات أو الأخشاب اللازمة للأثاث، أو تندمج شركة تقوم بإنتاج الورق مع شركة تتخصص بأعمال الطباعة. وقد يتم الاندماج بين الشركات الصغيرة في المناطق المختلفة من ناحية والشركات الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة من ناحية أخرى. مثل ما شهده القطاع المصرفي المصري عام 1993 من دمج 15 بنك من بنوك التنمية الوطنية في المحافظات بالبنك الوطني للتنمية في القاهرة.

– **الاندماج المتجانس Congeneric**: ويتم هذا النوع من الاندماج عندما تندمج شركة ما مع شركة أخرى ذات صلة بأعمالها ولا يعتبر اندماج من النوع العمودي أو الأفقي، كأن يقوم بنك بتملك شركة تأجير معدات أو قيام شركة تأمين بتملك شركة خدمات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

– **الاندماج المختلط (التجميعي) Conglomerate** : ويحدث هذا النوع من الاندماج بين الشركات غير المرتبطة في نشاط أعمالها. ولا تكون ذات أنشطة تنافسية كما في الاندماج الأفقي، ولا تكون ذات أنشطة متكاملة، كما في الاندماج الرأسي. مثل اندماج أحد البنوك التجارية مع أحد البنوك المتخصصة. ومن مميزات الاندماج المختلط أنه يحقق تنوع في الأنشطة بين المنشآت المندجة مما يعمل على تجنب التغيرات غير المواتية في أسواق منتجات معينة مما يؤدي إلى تقليل درجة المخاطرة.

ب/ الاندماج على أساس طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

– **الاندماج الاختياري (الإرادي)**: وهو الاندماج الذي يتم بموجب توافق بين الشركة الداخلة والشركة المندجة، وذلك لتحقيق مصالح مشتركة لكل منهم.

– **الاندماج الإجباري**: وهو الذي يتم بناءً على طلب الأجهزة الرقابية داخل الدولة كحل أخير للتغلب على بعض المشاكل التي تواجه المنشآت، مثل التعثر أو الإفلاس أو في حالة إخفاق المنشآت عن الوفاء بضوابط الجهات الرقابية. وهذا النوع من الاندماج لا يفضل اللجوء إليه وإنما يجب أن يتم بصورة استثنائية. من أجل خدمة مصلحة الاقتصاد القومي بشكل عام. فربحية هذا الاندماج تظهر في شكل ربحية اجتماعية أو وطنية، ويجب أن يصاحب الاندماج بعض الحوافز للمؤسسات الداخلة مثل إعفاءات ضريبية أو مد المؤسسة الداخلة بالقروض المساعدة مقابل تعهداتها بتحمل كافة الالتزامات بالشركة المندجة.

– **الاندماج العدائي**: وهو الذي يحدث ضد رغبة إدارة الشركة المستهدفة، حيث تقوم الشركة الناجحة في السوق بمحاولة السيطرة على الشركات ذات الإمكانيات الجيدة، من خلال قيام الشركة الداخلة بشراء أسهم الشركة المستهدفة مباشرة من المساهمين من خلال عرض أسعار مغرية، أو عن طريق شراء الأسهم من السوق المفتوحة (البورصة) بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى السيطرة على الشركة المستهدفة.

3/ دوافع ومبررات الاندماج: (21)

إن موضوع الدمج ليس بالأمر الجديد ولكن تختلف دوافعه من فترة لأخرى، فدوافع الاندماج في الظروف الحالية تختلف عن دوافع الاندماج في الظروف السابقة، ففي الأمس القريب كانت مشكلة التزام شركة التأمين قبل حملة الوثائق ومخاطر التصفية هي الدافع للاندماج، أما اليوم فإن مناقشة قضية الدمج تعد خياراً استراتيجياً لقطاع الخدمات ومنه قطاع التأمين، وذلك لإعادة هيكلته وفقاً لآليات وقواعد جديدة تضمن تنافسيته في خضم عملية العولمة المالية والتحرر في قطاع الخدمات.

وتتمثل أهم دوافع الاندماج فيما يلي:

أ/ تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير: ويتم ذلك عن طريق تحقيق التكامل (ممارسة الشركة الداخلة والشركة المندجة نفس النشاط) وفي مجال التأمين، فإن التكامل الأفقي يترتب عليه زيادة حجم محفظة العمليات وتحقيق قدر كبير من التجانس داخل المحفظة من خلال توفير عدد كبير جداً من الوحدات المتماثلة Mass and Homogenous وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة، مما يترتب عليه الحد من الانحرافات غير المواتية بين

المعدلات الفعلية والمعدلات المتوقعة لنتائج العمليات. بالإضافة إلى قدرة الشركة على تحمل تكاليف التطوير التكنولوجي والميكنة، وكذلك استقطاب أفضل المهارات وإعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنوعها.

ب/ دافع النمو والتوسع: ترغب الشركات في النمو السريع سواء في الحجم أو في الحصة السوقية، وربما تجد أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق الاندماج. فبدلاً من أن تستهلك الشركة وقتاً طويلاً في التوسع الداخلي فإنها تستطيع أن تحقق أهدافها في فترة قصيرة عن طريق الاندماج مع منشأة أخرى، بدون تحمل تكلفة مرتفعة تنتج عن توسيع نطاق عمل الشركة وانتشارها الجغرافي من خلال فتح فروع جديدة داخل السوق مثل (دراسات الجدوى - الحملات التسويقية والإعلانية - إنشاء وتأسيس الفروع - اقتناء عاملين جدد - مزايا لجذب عملاء جدد). وفي قطاع التأمين يؤدي الاندماج إلى تحقيق التكامل بين الشركات المندمجة، فإذا كانت هناك شركة بما نقص في أحد أنواع التأمين أو أن نطاقها الجغرافي محدود فإنها تندمج مع شركة أخرى لتحقيق التكامل سواء من حيث أنواع التأمين أو المجال الجغرافي.

ج/ دافع التنوع وتخفيض المخاطر: يعتبر دافع التنوع وتخفيض المخاطر من أهم دوافع الاندماج والتي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي استناداً إلى أن الاندماج يؤدي إلى تكوين كيانات عملاقة تستطيع تخفيض إجمالي الأخطار التي تتعرض لها نظراً لقدرةها على تنويع عملياتها من ناحية وتنويع مجالات استثماراتها من ناحية أخرى.

د/ الوفورات الإدارية: تنتج من خلال المزج بين خبرات وقدرات مديري الشركة الدامجة والمندمجة بما يؤدي إلى الحصول على كفاءات فنية وإدارية متنوعة بالإضافة إلى تخفيض التكاليف الإدارية من خلال التخلص من الوظائف الإدارية المزدوجة. ويمثل تحقيق وفورات الاندماج وما تحققه من انخفاض في التكاليف أهمية كبيرة بين الشركات المندمجة بصفة عامة وبين شركات التأمين بصفة خاصة، وذلك لأن عمليات الاندماج تؤدي إلى توحيد الجهاز الإداري للشركات المندمجة مما ينتج عنه تخفيض في كثير من الوظائف المتكررة وبالتالي تخفيض التكاليف الإدارية والعمومية، ويساعد ذلك على تقديم خدمة التأمين بأسعار مناسبة، وخاصة وأنه من الصعب زيادة أسعار التأمين نتيجة لزيادة التكاليف الإدارية والعمومية كما في معظم السلع والخدمات والتي تُحمل أي ارتفاع في التكاليف على سعر المنتج. حيث أن أسعار التأمين تتم وفقاً لأساليب فنية.

هـ/ الوفورات الضريبية: يمكن أن تكون الاعتبارات الضريبية سبباً رئيساً للاندماج وتحقيق وفورات ضريبية وخاصة في البلدان التي تسمح قوانينها بإعفاءات في حالة الاندماج. وبالنسبة للوضع التشريعي في مصر ومعالجته للضرائب في حالة الاندماج فقد أعفى المشرع المصري الشركات المندمجة ومساهميها والشركة المندمجة فيها أو الشركة الناتجة من الاندماج من جميع الضرائب والرسوم في حالة الاندماج بصدور القانون رقم 159 لسنة 1981 والذي أعفى الشركات من الضرائب عند الاندماج وذلك في المادة (134) والتي تنص على الآتي: "تعفى الشركات المندمجة ومساهميها كما تعفى الشركة المندمجة فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار إليه".

و/ تضافر الموارد: يحدث تضافر الموارد بصفة عامة عندما تفوق قيمة الشركات بعد الاندماج قيمة كل شركة منفصلة قبل الاندماج، وهو ما يعرف بفكرة زيادة الكل على الجزئيات المكونة له (مبدأ $1+1=3$) وذلك يؤدي إلى حدوث مزايا عديدة للاندماج مثل وفورات الحجم وفتح أسواق جديدة وخلق مصادر للإيرادات وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة المالية.

ز/ دوافع أخرى: مثل القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة قدرة الإدارة على تخصيص المبالغ التي تتطلبها مواكبة التقدم التكنولوجي مما ينعكس إيجابياً على الخدمات التي تقدمها المؤسسات إلى عملائها. وأيضاً نقص العناصر الفنية في شركات التأمين يعتبر دافعاً للاندماج، حيث أن نجاح شركات التأمين في تقديم خدمة الحماية التأمينية يعتمد على توافر كفاءات فنية ذات خبرة عالية في مجال التأمين. كما أن التطوير والتجديد في مجال التأمين والذي يتمثل في تقديم خدمات تأمينية جديدة، يتطلب توافر مهارات فنية عالية وبصفة خاصة في المستويات الإدارية العليا ويتحقق ذلك من خلال الاندماج بين الشركات للاستفادة من المهارات الفنية المختلفة في كل شركة.

4/ معوقات الاندماج:

هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه عمليات الاندماج في كافة القطاعات الاقتصادية، فمنها ما يتعلق بالناحية الإدارية والتنظيمية ومنها ما يتعلق بالناحية القانونية ومنها ما يتعلق بالناحية الفنية.

أ/ المعوقات الإدارية والتنظيمية للاندماج: صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المنشآت، حيث إن اختلاف الثقافات وأساليب العمل بين المنشآت المندمجة قد يؤدي إلى توقع حدوث اضطرابات في العمل، مما يعوق عملية الاندماج، فمثلاً إذا كانت هناك شركة تدار بأسلوب لا مركزي وتم اندماجها مع شركة تدار بأسلوب مركزي فستكون هناك صعوبات في كيفية توافق الأساليب الإدارية بينهما. (22)

- صعوبة تغيير فكر العاملين في المنشآت بعد عملية الاندماج، لأن الاندماج يعني اختفاء منصب لصالح آخر، بمعنى أوضح "لا بد وأن يتنازل مدير في منشأة منهما عن منصبه لصالح المدير المماثل في المنشأة الأخرى". (23)

- احتمالات رفض العملاء التعامل مع الشركة الجديدة خلفاً للشركة الأصلية، حيث أن هناك نوعية من العملاء تفضل التعامل مع شركة صغيرة الحجم نظراً لحصولهم على قدر أكبر من الرعاية لاعتبارهم من كبار العملاء في هذه الشركات وهذا لا يتوفر في الشركات الكبيرة.

ب/ المعوقات القانونية للاندماج:

- تنص المادة (130) من القانون رقم 159 لسنة 1981 على الآتي "يجوز بقرار من الوزير المختص لترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسي في مصر بالاندماج في شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر في حكم الشركات المندمجة في تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات"، وبالتالي فإنه طبقاً لنص المادة السابقة فإن إتمام عملية الاندماج يستلزم موافقة الوزير المختص.
- هناك عامل آخر قد يعوق عملية الاندماج وهو ضرورة عرض فكرة الاندماج على إدارة الشركات الراغبة في الاندماج بموجب نص القانون 195 لسنة 1981، بموافقة الجمعية العامة غير العادية على الاندماج طبقاً للمادة 135، والتي تنص على الآتي "مع عدم الإخلال بنص المادة (130) يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المندمجة والمندمج فيها أو من جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال". وبالتالي نلاحظ أن هناك صعوبة في عرض فكرة الاندماج أو الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية حيث إن عرض فكرة الاندماج قد لا تلقى قبولاً من أعضاء مجلس إدارة الشركات المندمجة.
- يتطلب إتمام عملية الاندماج موافقة غالبية المساهمين حتى لا تحدث مشاكل في حالة معارضة بعض المساهمين، ففي الحالات التي لا تستحوذ على موافقة غالبية المساهمين قد تتعرض عملية الاندماج للفشل لأن عدم موافقة المساهمين قد يؤدي إلى تخارجهم عن الشركة واسترداد قيمة أسهمهم والتي قد تؤثر على قيمة المنشأة الراغبة في الاندماج. حيث أجاز القانون رقم (159) لسنة 1981 وذلك طبقاً للمادة (135) في أحد فقراتها والتي تنص على الآتي: "يجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول طلب التخارج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم وذلك بطلب كتابي يصل إلى الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شهر قرار الاندماج"

ج/ المعوقات الفنية للاندماج: هناك بعض المعوقات الفنية التي تواجه عملية الاندماج بين شركات التأمين سواء في تأمينات الممتلكات أو في التأمين على الحياة وتمثل هذه المعوقات في: (24)

- أن شركات التأمين تصدر العديد من التغطيات التأمينية، والتي قد تختلف من شركة لأخرى من حيث التعريف، فمثلاً في التأمين على الحياة نجد أن هناك اختلاف في الجداول المستخدمة ومعدل الفائدة الذي يحسب على أساسه القسط، كذلك تختلف ترميمات القسط (التكاليف الإدارية والعمومية وتكاليف الإنتاج) من شركة لأخرى، سواء كان ذلك في تأمين الحياة أو تأمين الممتلكات، لذلك نجد أن كل هذه الاختلافات تمثل عقبة فنية أمام اندماج شركات التأمين.
- قد تختلف الشروط العامة لوثائق التأمين من شركة لأخرى مما يضيف صعوبة في تعديلها بعد الاندماج خاصة أن هناك وثائق تأمين طويلة الأجل تظل سارية المفعول مثل وثائق التأمين على الحياة، وبالتالي فإن ذلك قد يمثل مشكلة فنية أمام شركات التأمين في حالة الاندماج.
- يترتب على اختلاف التعريفات مشاكل كثيرة، منها كيفية حساب الاحتياطي الحسابي لوثائق تأمينات الحياة أو حساب محخص الأخطار السارية لوثائق تأمين الممتلكات فكل شركة تتبع طريقة معينة في حساب احتياطياتها قد تختلف من شركة لأخرى، وبالتالي فعند الاندماج تظهر مشكلة كيفية توفيق الوضع للوصول إلى طريقة تتبعها تلك الشركات بعد الاندماج.
- تختلف شروط وأنواع اتفاقيات إعادة التأمين من شركة لأخرى، كما تختلف الأسس الفنية لتحديد حد الاحتفاظ من شركة لأخرى، وبالتالي فعند الاندماج تظهر العديد من المشاكل الفنية التي تتمثل في محاولة توفيق شروط اتفاقيات كل شركة وتعديل حدود الاحتفاظ بما يتناسب مع زيادة القدرة المالية للشركة الناتجة عن الاندماج.
- تعتمد كل شركة تأمين على جهازها الإنتاجي في تسويق خدماتها التأمينية، وبالتالي فإن أسلوب المكافآت ونسب العمولات للجهاز الإنتاجي يختلف من شركة لأخرى، ولذلك فعند حدوث اندماج بين شركات التأمين تظهر مشكلة توحيد نظم الحوافز والمكافآت والعمولات للعاملين بجهاز الإنتاج.

5/ مزايا وعيوب الاندماج في سوق التأمين المصري:

إن حدوث موجات اندماج بين المنظمات بصفة عامة وبين شركات التأمين وبعضها البعض بصفة خاصة يثير تساؤلاً عن مدى وجود آثار إيجابية وسلبية لهذا الاندماج، سواء على مستوى القطاع الذي يحدث فيه أو على مستوى الاقتصاد القومي. وفيما يلي سوف نتعرض لبعض مزايا الاندماج وعيوبه:

أ/ مزايا الاندماج: (25)

دمج شركات التأمين في مصر يفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية، خاصة العاملة في نشاط التأمين التكافلي الذي انتشر بشكل ملحوظ في دول جنوب شرق آسيا وبعض دول الخليج، والذي من خلاله يتم استقطاب شريحة كبيرة من المصريين لم تكن تقبل على التأمين لأسباب عقائدية.

إن عمليات الاندماج تمكن شركات التأمين من جني ثمار الانفتاح الاقتصادي والتحرر في قطاع الخدمات الذي تقره منظمة التجارة العالمية وفتح السوق للشركات الأجنبية عندما تستطيع منافسة الشركات الأجنبية.

الكيان الجديد سوف يساعد على تقديم تغطيات تأمينية جديدة لا توجد حالياً في السوق المصرية، وأنواع من الخدمات والوثائق لا تعرفها مصر بسبب أنها تحتاج إلى ملاءة مالية عالية.

إتاحة أرباح أفضل للشركات المندمجة بسبب الاستخدام الأمثل لأدوات الإنتاج حيث تتم بشكل أفضل من استخدامها متفرقة.

زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المحلية أو العالمية ويأتي ذلك ليس فقط نتيجة لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على الوفورات الخارجية والداخلية، ولكن لامتلاك الكيان الجديد بعد الاندماج القدرة على المزيد من الدقة في تنفيذ عملياته والسرعة الفائقة في معاملاته، وهي مسائل ضرورية في ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية.

زيادة رأس مال الشركة الجديدة واحتياطياتها الحرة بعد الاندماج وبالتالي تزيد قدرتها على الاحتفاظ بمبالغ أكبر نتيجة زيادة ملاءتها المالية. حيث إن حد الاحتفاظ يتأثر بكل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات الحرة والاستثمارات التي يسهل تحويلها إلى نقدية دون خسارة.

ب/ عيوب الاندماج: بالرغم من الاتجاه إلى عمليات التركز في مختلف الحياة الاقتصادية وتزايد البواعث الدافعة إلى الاندماج والتي تكمن فيها مزاياه، إلا أن الاندماج لا يخلو من بعض العيوب، والتي من أهمها: (26)

تضخم المشروعات إلى حد كبير، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الأعباء وعدم القدرة على توفير المرونة والفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص.

تخفيض عدد العاملين بالشركات المندمجة مما يكون سبباً في زيادة البطالة. وهذا يخلق مشاكل مالية واجتماعية كبيرة في المجتمع.

يضع الاندماج إذا تم في نطاق واسع نهاية للمنافسة بين المشروعات المندمجة، مما يؤدي إلى ظهور قوى احتكارية في السوق، يترتب عليه فرض أسعار احتكارية لتحقيق أرباح مرتفعة وتدنية جودة المنتجات.

ظهور بعض المشاكل الإدارية التي تتعلق بإعادة تنظيم العمل في المنشأة الجديدة من حيث إعادة توزيع العمالة مع إعادة توزيع اختصاصاتهم ومعالجة الآثار المترتبة على الاستغناء عن العمالة الزائدة.

وبالرغم من هذه العيوب الناتجة عن الاندماج والتي قد تكون صحيحة في الأجل القصير، إلا أنها تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط أو الطويل مع تحقيق المزايا الإيجابية السابق الإشارة إليها. (27)

6/ التجربة المصرية للاندماج في قطاع التأمين:

لا يعتبر الاندماج حديث العهد بالنسبة لقطاع التأمين في السوق المصري، حيث شهد سوق التأمين المصري الاندماج منذ أربعينيات القرن الماضي حينما تم دمج شركة التأمين الأهلية المصرية التي قام البنك الأهلي بتأسيسها عام 1900 بمدينة الإسكندرية مع شركة فرعية أخرى تم تأسيسها في عام 1932 وكانت تمارس أعمال تأمينات الحياة التي لم تمارسها الشركة الأم من قبل وذلك في عام 1949. (28)

وتم تأميم جميع شركات التأمين وأبلولة ملكيتها للدولة عام 1961. بناءً على قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم 117 لسنة 1961 والذي نص على تأميم جميع شركات التأمين وإدماجها في ثلاث شركات تأمين هي:

— شركة مصر للتأمين.

— شركة الشرق للتأمين.

— شركة التأمين الأهلية.

بالإضافة إلى ذلك شركة إعادة التأمين الوحيدة وهي الشركة المصرية لإعادة التأمين. وقد ترتب على ذلك قيام المؤسسة المصرية العامة للتأمين في السادس عشر من ديسمبر عام 1961، وقد أنشئت هذه المؤسسة بغرض الإشراف على تخطيط وتوجيه قطاع التأمين والشركات التي تعمل به. وقد عمدت المؤسسة منذ نشأتها على اعتناق مبدأ إدماج شركات التأمين في السوق المصرية في بعضها البعض. وقد تم بعد ذلك إدماج مصلحة التأمين في المؤسسة المصرية العامة للتأمين عام 1965. كما تم دمج المؤسسة المصرية العامة للدخار في المؤسسة المصرية العامة للتأمين في نفس العام. وفي عام 2007 تم اندماج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين وشركة التأمين الأهلية فرع الممتلكات والمسئولية مع شركة مصر للتأمين،

بناءً على قرار الجمعية العمومية لشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة لشركات قطاع الأعمال العام والمنعقدة بتاريخ 24 / 7 / 2007، وذلك اعتباراً من اليوم التالي لانعقادها. وأخيراً تم اندماج شركة اليكو للتأمين مع شركة ميتلايف الأمريكية في نوفمبر 2010. يتضح مما سبق، أن فكرة الاندماج وتكوين كيانات عملاقة ليست وليدة اليوم، وإنما هي أسلوب اعتادت عليه السوق المصرية منذ أربعينيات القرن الماضي، واستفادة منها على مدار سنوات طويلة سواء بهدف تحقيق التنظيم الداخلي للأسواق أو بهدف تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين، والتي أصبحت ضرورة ملحة تفرضها العولمة، أو بهدف تكوين كيانات اقتصادية عملاقة قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً.

III - الطريقة والأدوات :

الدراسة التطبيقية واختبار صحة الفروض:

في هذا الجزء من الدراسة يتم تحديد تأثير اندماج شركات التأمين الذي تم في شركات قطاع الأعمال العام مؤخراً على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لهذه الشركات، هذا القطاع الكبير الذي يستحوذ على حوالي نسبة 70% من إجمالي سوق التأمين في مصر. حيث تم دمج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين وجزء من الشركة الأهلية (ممتلكات ومسئولية) في شركة مصر للتأمين، بناءً على قرار الجمعية العمومية لشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام والمنعقدة بتاريخ 24 / 7 / 2007. وبعد ذلك تم دمج شركة التأمين الأهلية (حياة) مع شركة مصر للتأمين وفصل القطاع العام الى شركتين احدهما لتأمينات الممتلكات والمسئولية وتمثلها شركة مصر للتأمين والثانية لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال وتمثلها شركة مصر لتأمينات الحياة.

وهذا القرار ترتب عليه خلق كيان اقتصادي كبير في سوق التأمين المصري والعربي، حيث يتصدر بذلك قائمة شركات التأمين في إفريقيا والشرق الأوسط من ناحية إجمالي الأصول والذي بلغ (31.9 مليار جنيه لشركة مصر لتأمينات الحياة بالمقارنة بباقي سوق تأمينات الحياة في مصر بمبلغ 27.9 مليار جنيه في عام 2018/2017، كما بلغ 36.1 مليار جنيه لشركة مصر للتأمين بالمقارنة بباقي سوق تأمينات الممتلكات والمسئولية في مصر بمبلغ 16.6 مليار جنيه في نفس العام) كما هو وارد بالكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر.

وفي الوقت الذي أيد فيه العديد من الخبراء والعاملين بقطاع التأمين في مصر اتجاه الحكومة بدمج شركات قطاع الأعمال العام العاملة في هذا المجال في كيان واحد، رأى آخرون أنه كان من الأجدر أن تقوم الحكومة بإدخال إصلاحات على هذه الشركات بعيداً عن الدمج الذي سيلقى بظلاله على العديد من القضايا المتعلقة بنشاط هذه الشركات، والتي من أهمها اختفاء شركات تأمين مباشرة عريقة بالإضافة إلى عدم وجود شركة متخصصة في عمليات إعادة التأمين.

ومن ثم فإنه بالرغم من المميزات الناتجة من وراء عملية الدمج، إلا أنها لا تخلو من العيوب وتكون العبرة بالنتيجة النهائية من وراء عملية الدمج من حيث المكاسب التي تعود من ورائها.

ويعتمد الباحث على أسلوب اختبار T للعينات المستقلة (Independent -Samples T-test) في اختبار صحة الفروض المرتبطة بهذا الجزء فالنسبة للفرض الاول والذي مؤداه:

" لا يوجد أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات".

وتم الاعتماد على هذا الاختبار بسبب توافر شروطه في بيانات الدراسة وهما.

أ/ شرط الاعتدالية (أن يكون المجتمعين المستقلين يتبعان التوزيع الطبيعي).

ويتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار شابيرو ويليك (Shapiro-Wilk's Test) حيث أن قيمة P- Value لهذا الاختبار تساوى 0.084. (جدول رقم 3) وهي أكبر من 0.05 وبناءً على ذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن المجتمعات المسحوبة منها البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ب/ شرط التجانس (أن يكون تباين العينتين متساوي).

ويتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار ليفني (Levene's Test) حيث إن قيمة P- Value لهذا الاختبار تساوى 0.154 كما في جدول (3) وهي أكبر من 0.05، وبناءً على ذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن البيانات متجانسة.

ويعرض الباحث نتائج اختبار صحة الفرض السابق من خلال (الجدولين رقم 4 ورقم 5).

وبالنظر إلى نتائج التحليل الإحصائي يتضح ما يلي:

تشير قيمة (Sig. t) إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة معنوية T 0.00 وهي اقل من 0.05. وبناءً على ذلك يمكن القول بوجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات في الاتجاه الإيجابي، حيث بلغ الوسط الحسابي لصافي الدخل من الاستثمارات المخصصة 500204.88 ألف بانحراف معياري 150997.87 قبل الاندماج، كما بلغ الوسط الحسابي لصافي الدخل من الاستثمارات المخصصة 1326033.38 ألف بانحراف معياري 241631.3 بعد الاندماج.

وللتأكد من دقة النتائج السابقة، تم تحليل البيانات مرة أخرى باستخدام اسلوب مان - ويتنى (U-Test) اللا معلمي والذي يجد من الشروط القوية الواجب توافرها في البيانات والتي تفرضها الاختبارات المعلمية، والتي أعطت نفس النتائج السابقة كما هو موضح في ملاحق الدراسة (جدول رقم 6).

وبالنسبة للفرض الثاني والذي مؤداه: "لا يوجد أثر لسياسة الاندماج في قطاع التأمين المصري علي صافي الربح في هذا القطاع".

تم الاعتماد على نفس الاختبارات السابقة كما يلي:

أ/ شرط الاعتدالية: حيث بلغت قيمة P- Value لاختبار شابيرو ويليك (Shapiro-Wilk's Test) 0.121 (جدول رقم 7) وهي أكبر من 0.05 وبناءً على ذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن المجتمعات المسحوبة منها البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ب/ شرط التجانس: حيث بلغت قيمة P- Value لاختبار ليفني (Ievne's Test) 0.4 كما في جدول (9) وهي أكبر من 0.05، وبناءً على ذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن البيانات متجانسة.

ويعرض الباحث نتائج اختبار صحة الفرض السابق من خلال (الجدولين رقم 8 ورقم 9).

وبالنظر إلى نتائج التحليل الاحصائي يتضح ما يلي:

تشير قيمة (Sig. t) إلى قبول الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة معنوية T 0.19 وهي أكبر من 0.05. وبناءً على ذلك يمكن القول بعدم وجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين على صافي الربح لتأمينات الحياة بهذه الشركات، حيث بلغ الوسط الحسابي لصافي الربح 540152 ألف بانحراف معياري 195348.57 قبل الاندماج، كما بلغ الوسط الحسابي لصافي الربح 774119.37 ألف بانحراف معياري 438540.93 بعد الاندماج.

وللتأكد من دقة النتائج السابقة، تم تحليل البيانات مرة أخرى باستخدام اسلوب مان - ويتنى (U-Test) اللا معلمي، والتي أعطت نفس النتائج السابقة كما هو موضح في ملاحق الدراسة (جدول رقم 10).

ومن هذا المنطلق فإن الباحث يرى عدم وجود أسباب موضوعية وافية لخطوة الدمج السابقة، والتي من أهم تداعيتها ذوبان شركة إعادة التأمين في الكيان المدمج، وهي تعتبر الشركة الأولى المتخصصة في هذا المجال في إفريقيا والشرق الأوسط. حيث كان من الأولى إصلاح هذه الشركات بعيداً عن الدمج، حيث إن الدولة أعطت اهتماماً كبيراً للقطاع المصري ولم تلتفت لشركات التأمين رغم المطالبات المستمرة من جانب العاملين في هذا القطاع بإصلاح هذه الشركات.

IV - النتائج ومناقشتها :

تعتبر وظيفة الاستثمار من أهم وأعقد الوظائف في شركات التأمين، حيث أن شركات التأمين تعد من الممولين الأساسيين لعمليات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة كما تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال استثمار أموالها في أدون الخزنة وشهادات الاستثمار. وبعد عملية الدمج ظهر تحسن ملحوظ في أوضاع شركات التأمين، من حيث زيادة قيمة الاستثمارات وبالتالي زيادة صافي الدخل من الاستثمار وصافي الربح.

ترتب على قرار الدمج إنشاء كيان قوي كأكبر مؤسسة تأمينية على مستوى الشرق الأوسط برأس مال يبلغ 36.1 مليار جنيه لشركة مصر للتأمين و 31.9 مليار جنيه لشركة مصر لتأمينات الحياة في 30/6/2019 وما له من تأثير إيجابي علي حجم الطاقة الاستيعابية وحدود الاحتفاظ والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، وخاصة فيما يتعلق بخفض تكلفة المصروفات الادارية والعمومية وتكاليف التحصيل. وايضاً تقديم خدمات التأمين بأسعار مناسبة مقارنة بالشركات المنافسة، نتيجة انخفاض تكلفة المصروفات بعد عملية الدمج، مما يؤدي الي زيادة القدرة التنافسية ولا سيما

في ظل العولمة المالية والشمول المالي. أيضاً من النتائج الايجابية لعملية الدمج لشركات قطاع الاعمال العام قد ساهم هذا الكيان العملاق في ظهور انواع جديدة من الوثائق؛ مثل وثيقة ضمان مخاطر الائتمان، ووثيقة تأمين المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، اضافة الى تقديم خدمة التأمين التكافلي كفرع مستقل من فروع الشركة تحت مسمى شركة مصر للتأمين التكافلي على الحياة. وبالرغم من كل هذه المزايا إلا انه ايضا ترتب على هذا القرار اختفاء الشركة الوحيدة المتخصصة في عمليات اعادة التأمين في مصر، وهي الشركة المصرية لإعادة التأمين.

أثبتت الدراسة التطبيقية رفض صحة الفرض الاول القائل بعدم وجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين في السوق المصري على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات. كما أثبتت قبول صحة الفرض الثاني والقائل بعدم وجود أثر لسياسة الاندماج في شركات التأمين في السوق المصري على صافي الربح بهذه الشركات. ومؤدى هذه النتيجة ان زيادة صافي الدخل من الاستثمار قد يرتبط بزيادة قيمة الاستثمارات بسبب زيادة قيمة الشركة الجديدة الناتجة من الاندماج، ولكن الأثر الحقيقي للاندماج يظهر في الناتج النهائي المتمثل في صافي الربح وهو ما يشير الي عدم وجود أثر للاندماج على الربحية.

V - الخلاصة :

بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية يري الباحث انه كان من الأولو إصلاح هذه الشركات بعيداً عن الدمج، حيث إن الدولة أعطت اهتماماً كبيراً للقطاع المصري مثل تطبيق مقررات بازل واتخاذ خطوات متقدمة في تطبيق الشمول المالي ولم تعط الاهتمام الكافي لشركات التأمين رغم المطالبات المستمرة من جانب العاملين في هذا القطاع بإصلاح هذه الشركات. وهناك ضرورة ملحة لوجود شركة متخصصة لإعادة التأمين في جمهورية مصر العربية برأس مالي وطني للحد من تسرب المبالغ الكبيرة في شكل أقساط إعادة تأمين لشركات إعادة التأمين الاجنبية، بالإضافة إلى جلب أموال في شكل إعادة تأمين وارد من الشركات الاجنبية. لذلك يقترح الباحث إعادة إنشاء شركة متخصصة في إعادة التأمين تتبع الشركة القابضة للتأمين وبذلك يكون قطاع التأمين المصري استفاد من مزايا عملية الاندماج وتلاشي اهم عيب نتج عنه، كما انه يتعين على شركات التأمين استحداث إدارة جديدة للاستثمار داخل الهيكل التنظيمي لهذه الشركات تكون تابعة لمجلس الإدارة وتضم خبرات مختلفة في نواحي الاستثمار المتعددة، ويمكنها الاستعانة بالخبراء المتخصصين في شؤون الاستثمار كمتخصصين لها تلاءم مع الكيانات الكبيرة التي تكونت بعد عملية الدمج.

- ملاحق :

جدول رقم (1) معدل تطور صافي الاستثمارات وصافي الأرباح بشركات قطاع الأعمال العام قبل وبعد الاندماج، خلال الفترة من عام 2001/2000 إلى عام 2016/2015 (القيمة بالألف جنيه)

السنوات	صافي الاستثمارات	معدل التطور	صافي الأرباح	معدل التطور	صافي الأرباح/صافي الاستثمارات
2000/2001	6488328	0.0%	317388	0.0%	4.89%
2001/2002	10096266	55.6%	347158	9.4%	3.44%
2002/2003	10120481	0.2%	429383	23.7%	4.24%
2003/2004	10931830	8.0%	469925	9.4%	4.30%
2004/2005	13955212	27.7%	540642	15.0%	3.87%
2005/2006	15177214	8.8%	619354	14.6%	4.08%
2006/2007	16654262	9.7%	691199	11.6%	4.15%
2007/2008	18812702	12.9%	906167	31.1%	3.97%
2008/2009	21720243	15.5%	879141	-3.0%	4.05%
2009/2010	22827198	5.1%	253381	-71.2%	1.11%
2010/2011	24641689	7.9%	251322	-0.8%	1.02%
2011/2012	26242827	6.5%	563461	124.2%	2.15%
2012/2013	27640851	5.3%	621601	10.3%	2.25%
2013/2014	30410223	10.0%	905050	45.6%	2.98%
2014/2015	31408159	3.3%	1258034	39.0%	4.01%
2015/2016	32929934	4.8%	1460965	16.1%	4.44%

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لهيئة الرقابة المالية لنشاط سوق التأمين في مصر، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2) صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لتأمينات الحياة الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام قبل وبعد الاندماج (القيمة بالألف)

اجمالي القطاع العام	المصرية لإعادة التأمين	الشرق	الأهلية	مصر لتأمينات الحياة	الشركات
					السنوات
384805.00	1296.00	81486.00	91864.00	210159.00	1999/2000
386132.00	1637.00	92383.00	91230.00	200882.00	2000/2001
383703.00	2005.00	100971.00	76931.00	203796.00	2001/2002
419129.00	2559.00	109725.00	76690.00	230155.00	2002/2003
475145.00	3569.00	122731.00	83018.00	265827.00	2003/2004
521936.00	3772.00	151866.00	100471.00	265827.00	2004/2005
616872.00	5362.00	218694.00	86713.00	306103.00	2005/2006
813917.00	4381.00	223566.00	121544.00	464426.00	2006/2007
522714.00	-----	-----	93486.00	429228.00	2007/2008
1049050.00	-----	-----	111112.00	937938.00	2008/2009
1142648.00	-----	-----	132460.00	1010188.00	2009/2010
1009494.00	-----	-----	-----	1009494.00	2010/2011
1325069.00	-----	-----	-----	1325069.00	2011/2012
1377843.00	-----	-----	-----	1377843.00	2012/2013
1475904.00	-----	-----	-----	1475904.00	2013/2014
1554937.00	-----	-----	-----	1554937.00	2014/2015
1673322.00	-----	-----	-----	1673322.00	2015/2016

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لهيئة الرقابة المالية لنشاط سوق التأمين في مصر، أعداد مختلفة.

النتائج الخاصة بالتحليل الإحصائي للفرض الأول:

جدول رقم (3): التحقق من شرط الاعتدالية (البيانات تتبع التوزيع الطبيعي)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
VAR00001	.159	17	.200*	.905	17	.084

جدول رقم (4): نتائج اختبار (T - Test) الخاصة بالوصف الإحصائي لعينات الدراسة

Group Statistics

	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	.00	8	500204.8750	150997.86702	53385.80786
	1.00	8	1326033.3750	241631.29877	85429.56495

جدول رقم (5): نتائج اختبار (T - Test) Independent Samples Test وجود تأثير لسياسة الاندماج في شركات التأمين

على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Equal variances assumed	2.271	.154	-8.198	14	.000	-825828.50	100738.54798
Equal variances not assumed			-8.198	11.744	.000	-825828.50	100738.54798

جدول رقم (6): نتائج اختبار Mann-Whitney Test (U - Test)

Ranks				
	VAR00002	N	Mean Rank	Sum of Ranks
	.00	8	4.50	36.00
VAR00001	1.00	8	12.50	100.00
	Total	16		

Test Statistics ^a	
	VAR00001
Mann-Whitney U	.000
Wilcoxon W	36.000
Z	-3.361-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.000 ^b

النتائج الخاصة بالتحليل الإحصائي للفرض الثاني :

جدول رقم (7): التحقق من شرط الإعتدالية (البيانات تتبع التوزيع الطبيعي)

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
VAR00001	.165	16	.200*	.911	16	.121

جدول رقم (8): نتائج اختبار (T - Test) الخاصة بالوصف الإحصائي لعينات الدراسة

Group Statistics					
	VAR00002	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00001	.00	8	540152.0000	195348.57488	69066.15100
	1.00	8	774119.3750	438540.92549	155047.63112

جدول رقم (9): نتائج اختبار Independent Samples Test (T - Test) لاختبار مدى وجود تأثير لسياسة الاندماج في شركات التأمين

على نتائج النشاط الاستثماري لتأمينات الحياة بهذه الشركات

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Equal variances assumed	5.150	.40	-1.378-	14	.190	-233967.37500-	169734.79646
Equal variances not assumed			-1.378-	9.673	.199	-233967.37500-	169734.79646

جدول رقم (10): نتائج اختبار Mann-Whitney Test (U - Test)

Ranks				
	VAR00002	N	Mean Rank	Sum of Ranks
	.00	8	7.38	59.00
VAR00001	1.00	8	9.63	77.00
	Total	16		

Test Statistics^a

	VAR00001
Mann-Whitney U	23.000
Wilcoxon W	59.000
Z	-.945-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.345
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.382 ^b

- الاحالات والمراجع:

- 1- عمر عبد الجواد عبد العزيز وغالب عوض صالح، (1999)، "أهمية الاندماج بين شركات التأمين لمواجهة تحديات العولمة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة - فرع بني سويف، ع2، ص 100.
- 2- محمد نادي عزت، (2006)، "قياس الخطر في استثمارات تأمينات الحياة باستخدام الوسائل الكمية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، ع 3، ص 355.
- 3- إبراهيم محمد مهدي، (1980)، "قياس كفاءة السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج (شارب)"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م4، ع2، ص 127.
- 4- راجع في ذلك:
- إبراهيم عبد النبي حمودة، (2002)، "تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش الربح الاكتسابي في تأمينات الممتلكات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، ص 63.
- محمد عبد المنعم جودة حزين، (2008)، "أثر الاندماج والاستحواذ على الاداء المالي لشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع 2، ص 174:173.
- رأفت أحمد إبراهيم وأسامة حنفي محمود، "نموذج كمي لتقدير ربحية الاكتتاب في التأمينات العامة بالتطبيق على شركات التأمين المصرية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع69، س4، 2007، ص 234:233.
- 5- عمر عبد الجواد عبد العزيز وغالب عوض صالح، (1999)، مرجع سبق ذكره.
- 6- السباعي محمد السباعي الفقي، (2000)، "دمج شركات التأمين كخيار لمواجهة العولمة واثر ذلك على الجوانب الفنية في التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الكويتي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م24، ع2.
- 16- Cynthia J., Davies, "Mergers and Acquisitions: The Human Factor", Doctoral Dissertation, Temple University, 2003.
- 8- يزيد جمال الدباس، (2008)، "اثر اندماج الشركة العامة الاردنية على ادائها المالي"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع61.
- 9- د. محمد عبد المنعم جودة حزين، (2008)، مرجع سبق ذكره.
- 10- Cummins J. David Xie Xiaoying, "Mergers and Acquisitions in the Us Property- Liability Insurance Industry: Productivity Efficiency Effects", Journal of Banking and Finance 2008.
- 11- ياسر محمد عياد، احمد محمد فرحان، (2014)، "نموذج مقترح لتقييم اندماج شركات التأمين علي جودة اداء العمليات الفنية لقطاع تأمينات الحياة بالتطبيق على شركة مصر لتأمينات الحياة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان.
- 12- حامد عبد القوي محمد الخواجة، (2015)، "استخدام أسلوب الشبكات العصبية لتقييم نتائج اندماج شركات التأمين على معدلات الخسائر في السوق المصري"، المجلة العلمية (التجارة والتمويل)، كلية التجارة - جامعة طنطا، ع 2.
- 13- طارق عبد الحميد احمد طه، (2019)، "تقييم تجربة الاندماج على اداء المنشأة بالتطبيق على سوق تأمين الممتلكات المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا.
- 14- د. يزيد جمال الدباس، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 196.
- 15- 6- السباعي محمد السباعي الفقي، (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 150.
- 16- Cynthia J., Davies, "Mergers and Acquisitions: The Human Factor", OpCit, P:10.

17- Gaughan, Patrick A., "Mergers Acquisitions and Corporate Restructurings", New York: Joun Wiley & Sons, 1996, P:7.

18- طارق عبد العال حماد وآخرين، (2003)، "موسوعة الاندماج: الابعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 المعدل"، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ص 6: 7 .

19- محمد عبد المنعم جودة حزين، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 168.

20- راجع في ذلك:

- محمد عبد العاطى رمضان، (2005)، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لاندماج شركات التأمين المباشر المصرية"، رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة- فرع بنى سويف، ص ص 9:13.

- محمود أحمد التوني، (2007)، "الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار): مع نظرة على تجارب الاندماج عالمياً وعربياً ومصرياً"، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص ص 67: 74.

- عمر عبد الجواد عبد العزيز وغالب عوض صالح، (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 101:102.

- Benton E.Gup, "Bank Mergers Current Issues and Perspectives", Academic Publishers - Nethlands, 2001, P. 164.

21- راجع في ذلك:

- أحمد شكري الحكيم، (1971)، "التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص ص 155: 156.

- محمود أحمد التوني، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 85:82.

- محمد محمود يوسف، (2008)، "الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين"، مجلة رسالة التأمين، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، س11، ع3، ص 10.

- عمر عبد الجواد عبد العزيز و د. غالب عوض صالح، (1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 102:103.

22- أحمد شكري الحكيم، (1971)، مرجع سبق ذكره، ص 160.

23- محمود أحمد التوني، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

24- أحمد شكري الحكيم، (1971)، مرجع سبق ذكره، ص ص 160:162.

25- راجع في ذلك:

- أحمد محمد محرز، "اندماج الشركات من الوجهة القانونية- دراسة مقارنة"، الاسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ نشر، ص 21.

- محمد عبد المنعم جودة حزين، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- محمود أحمد التوني، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

26- راجع في ذلك:

- د. أحمد محمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص ص 21: 22.

- محمد عبد العاطي رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

27- محمود أحمد التوني، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 105.

28- سلامة عبدالله سلامة، (1980)، "الخطر والتأمين: الاصول العلمية والعملية"، الطبعة السادسة، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ص ص 119: 120.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد رفعت حامد اسماعيل (2020)، أثر الاندماج على نتائج النشاط الاستثماري وصافي الربح لتأمينات الحياة في مصر، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 353-368.